مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :2428

الرباط في : 22/6/2017

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفوي - عادي

إخضاع ميزانية الجمعيات المنظمة للمهرجانات الثقافية لمراقبة قضاة المجلس الأعلى للحسابات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

تبعا لكون مجموعة من المدن المغربية والجهات أصبحت لها مهرجانات سنوية تحولت مع مرور السنوات إلى مواعد راتبة وأصبح بالعلامة التجارية التي تميز مدنا عن غيرها، فأصبحت مدينة فاس مثلا تتميز بمهرجان الموسيقى العريقة، وأكادير بمهرجان تيمتار، والصويرة بمهرجان كناوة، والرباط بمهرجان موازين، حيث أضحت هذه المهرجانات جزء من المشهد الثقافي. ونظرا لكون هذه المهرجانات تستفيد في جزء من ميزانياتها من المال العام، فإننا نرى أنه يجب أن تخضع ميزانياتها السنوية لمراقبة قضاة المجلس الأعلى للحسابات خاصة وأن الجمعيات المنظمة لهذه المهرجانات لا تعلن عن الميزانية الحقيقة لدوراتها ولا تنشر ذلك، كما أنها لا تقدم أي تقارير محاسباتية في هذا الشأن لأي جهة من الجهات الأمر الذي نراه لا يتناسب ومقتضيات الدستور الجديد الذي يجمع بين المسؤولية والمحاسبة.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

ماهي المبررات التي جعلت وزارتكم تستثني هذه المهرجانات من أي نوع من أنواع التفتيشيات المالية المعمول بها وكذا عدم إدراج ملفاتها المالية ضمن الملفات المعروضة على المجلس الأعلى للحسابات؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بوعشرة رمضان